زيادة مخصصات حماة من البنزين

حماة - محمد أحمد خبازي

استجابة لما نشرته «الوطن» في صفحتها حول أزمة البنزين في محطات محافظة حماة وبخاصة في مدينة مركز المحافظة، ما جعل سعر لتر البنزين يصل إلى ٤٥٠-٥٠٠ ليرة بالسوق السوداء التي نشطت وتنامت في ظل الأزمة الأخيرة، وبعد مطالبة الجهات الرسمية في المحافظة، رفعت وزارة النفط والثروة المعدنية مخصصات حماة من ١٤ إلى ٢٤ طلباً يومياً- وكل طلب ٢٠ ألف لتر - بحسب مصدر في (محروقات) حماة الذي أكد لـ«الوطن» أن الكميات الواردة إلى المحافظة تكفي وتزيد.

فقد كانت مخصصات حماة قبلاً ٢١ طلباً تم تخفيضها إلى ١٩ ثم إلى ١٧ ثم إلى ١٤ طلباً في الشهر الماضي ما أحدث أزمة خانقة في توافر المادة، وأوجد سوقاً سوداء بيع فيها اللتر بسعر يتراوح ما بين ٤٥٠-٥٠٠ ليرة!!.

ولقد بلغت معاناة أصحاب السيارات العامة والخاصة والحكومية أشدها خلال الفترة الماضية وخصوصاً منذ منتصف الشهر الماضي، حيث كانت السيارات العاملة على البنزين تصطف أمام المحطات وفي الشوارع المؤدية إليها منذ ساعات الفجر الأولى إلى ما بعد المغرب، ومنها ما كان أصحابها سعداء الحظ فيستطيعون ملء خزانات سياراتهم بـ٢٥ لتراً، ومنها ما كان بين أصحابها والمحطات طلاق بائن لا رجعة فيه، فلا يحظون ولو بلتر واحد على الرغم من انتظارهم الطويل أمام المحطات التي عندما يبلغون (طرنباتها) تكون الكميات قد نفدت، فيلجؤون إلى السوق السوداء ليشتروا اللتر بالسعر الذي ذكرناه آنفاً!!.

ويأمل المواطنون انفراجاً في هذه الأزمة، وأن تنتهي معاناتهم من الدور الطويل والملل، وبعض التجاوزات التي تصل على بعض المحطات، كخرق للدور، و(تفليل) بعض السيارات على حساب أخرى لا تحصل إلا على ٢٥ لتراً!!.

٥,٧ مليارات ليرة لدعم بذار القمح خلال الأزمة

إعفاء قطاع الدواجن من الضرائب والسماح له باستيراد الأعلاف

محمود الصالح

قيل إنه إذا كان الفلاح بخير فإن الوطن بخير، وهذا يعني أن الزراعة هي الفراش واللحاف لهذا الوطن، لذلك فقد استهدفت كل مقومات النشاط الزراعي إنتاجا وتسويقا وتصنيعا خلال هذه الأزمة بهدف تدمير الاقتصاد السوري وتجويع المواطن. وبعد الصدمة الأولى استطاعت الحكومة أن تعيد إلى هذا القطاع جزءاً من توازنه من خلال اتخاذ خطوات عملية لدعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي خلال سنوات الأزمة وبقية التخفيف من آثارها على الفلاحين والبلاد، يقول الدكتور المهندس هيثم الأشقر مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة : في مجال الإنتاج النباتي يتم تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بحسب الإمكانيات المتاحة إلى الإخوة الفلاحين من بذار وأسمدة وبأسعار تشجيعية، حيث تبيع المؤسسة العامة لإكثار البذار بذاراً محسناً لمزارعي القمح والشعير والقطن والشوندر السكري حسب جداول الاحتياج المتوافرة لدى المصرف الزراعي التعاوني، وتباع عادة بأقل من كلفة إنتاجها، ففي عام ٢٠١٣ على سبيل المثال باعت المؤسسة بذار القمح المحسن الكيلو غرام الواحد بسعر ٣٣ ل س للقمح الطري و٣٥ ل س للقمح القاسي علماً أن كلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد ٥٧ ل س، وبلغ مجموع الفرق بين السعر المباع وكلفة إنتاجه نحو ٥,٧ مليارات ليرة سورية، وتسهيلا على الفلاحين في تسويق إنتاجهم تم اعتماد وثائق بديلة عن شهادات المنشأ يتم تقديمها عند تسويق الإنتاج للمؤسسة العامة للحبوب، كما تم إصدار القرارات القاضية بتسديد قيمة الإنتاج بغض النظر عن الديون المترتبة على الفلاحين، وفي عام ٢٠١٥ حددت الحكومة سعر الكيلو غرام الواحد من القمح بـ٦٣ ل.س والشعير ٤٨ ل.س، وأعطيت مزايا تشجيعية للفلاحين الذين ينقلون إنتاجهم من المحافظات الشرقية إلى دمشق والمنطقة الجنوبية، وتحملت الحكومة تكاليف نقل القطن من المحافظات الشرقية إلى محالج المنطقة الوسطى لمؤسسة حلج وتسويق الأقطان. أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فقد تمت الموافقة على نقل معامل الأدوية البيطرية المرخصة كليا أو جزئيا إلى المحافظات الأخرى وإعفاء قطاعي الأبقار والدواجن من الضرائب لمدة خمس سنوات وتطبيق قيمة استهلاك الكهرباء لمنشآت الدواجن المطبقة على المشاريع الزراعية وتخفيض الرسوم على المخططات الهندسية الخاصة بمشاريع الدواجن، والاستمرار بإيصال مستلزمات التلقيح الاصطناعي إلى المحافظات كافة وحسب الإمكانيات المتاحة، وتمديد فترة الإشراف على المنشآت الحيوانية لسنتين بدلاً من سنة واحدة، وتعويضا عن خسائر قطاع الأسماك بسبب خروج المنشآت في المناطق الساخنة تم تدشين مشروع إنتاج الأسماك البحرية بأحواض داخلية في مشروع السن وتجربة إدخال سمك المشط وحيد الجنس لزيادة الإنتاج في وحدة المساحة، وتم تأمين ٣ حضانات ومفقس لمنشأة دواجن صيدنايا، ومثلها لمنشأة دواجن حمص وبطاقة إنتاجية ١١٥ ألف بيضة كل ٢١ يوماً لكل منهما لتأمين احتياجات منشآت الدواجن من صيصان أمات البياض، ويتم العمل حالياً على تطوير منشأة دواجن طرطوس وتحويلها من التربية السرحية إلى التربية ببطاريات (طوابق) لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ثلاثة أضعاف. وفي مجال الأعلاف تم السماح لمربي الدواجن باستيراد كسبة فول الصويا والذرة الصفراء العلفية من الدول المجاورة بالكشف الحسي فقط من قبل اللجان المختصة وفقا للطاقة الإنتاجية للمدجنة، وإلغاء حصر استيراد الأعلاف في المؤسسة العامة للأعلاف بحيث يستطيع المربي أن يستورد باسمه وتقوم المؤسسة العامة للأعلاف ببيع الأعلاف بسعر يقل عن سعر الكلفة كمقننات علفية، حيث بلغت الكميات المباعة كمقننات علفية عام ٢٠١٤ نحو ٥٦٦ ألف طن، وتم وقف ضريبة الضميمة المفروضة على استيراد الذرة والشعير العلفيين، إضافة إلى إجراءات كثيرة تقوم بها الوزارة من خلال مؤسساتها المختلفة وبشكل خاص الاستمرار بتقديم جميع أنواع الخدمات التي كانت تقدم قبل الأزمة وبالوتيرة نفسها وبشكل مجاني كما هي الحال في الرعاية الصحية للثروة الحيوانية في جميع المحافظات السورية وحسب الإمكانيات المتاحة.

٩٥ بالمئة من آثار تدمر بخير واتجاه حكومي للمحاكم الدولية لمحاسبة الفاعلين

عبد الكريم لـ«الوطن»: تأمين ٣٠٠ ألف قطعة أثرية من المحافظات منها ٤٠٠ تمثال تدمري

محمد منار حميجو

كشف المدير العام لمؤسسة الآثار والمتاحف في سورية مأمون عبد الكريم أن عدد القطع الأثرية التي تم تأمينها من المواقع الأثرية في المحافظات السورية بلغت نحو ٣٠٠ ألف قطعة أثرية أي بنسبة ٩٥ بالمئة التي تم اكتشافها في سورية مؤكداً أنه تم تأمين نحو ٤٠٠ تمثال من مدينة تدمر الأثرية، إضافة إلى مئات القطع الأخرى من الفخاريات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعلن عبد الكريم أن نسبة القطع الأثرية التي تم تأمينها من مدينة تدمر والتي سيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي بلغت نحو ٩٥ بالمئة أي إن داعش تدمر المباني فقط معتبراً أن هذا يعد مصيبة كبيرة على مرأى المجتمع الدولي، ومعرباً عن استعداد الحكومة السورية إعادة هذه المباني إلى وضعها الطبيعي في حال استعاد الجيش العربي السوري المدينة.

وقال عبد الكريم: إن المؤسسة العامة أعادت الكثير من الأعمدة سابقاً إلى وضعها الطبيعي رغم أن هذا سينقص من أصالتها، إضافة إلى الخسارة المادية مؤكداً أنه لا خوف على الآثار السورية لأن حصيلة تنقيب بلغت نحو ١٠٠ عام بخير وفي أماكن آمنة بدمشق ولا سيما أنه تم نقل جميع القطع الأثرية من محافظات حلب وإدلب ودير الزور والقنيطرة ودرعا وحمص إلى دمشق.

٦٥٠٠ قطعة أثرية مسترجعة منها ٩٠ قطعة من لبنان

وكشف عبد الكريم عن تحرك سوري في المحاكم الدولية الجنائية ولا سيما إقدام تنظيم داعش على تدمير المدافن البرجية التي بلغ عددها ٦ أبراج من أجمل الأبراج الأثرية في العالم، مشدداً على ضرورة تحرك دولي اتجاه ما يفعله هذا التنظيم الإرهابي من تدمير للمعالم الحضارية وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢١٩٦ الذي يتضمن تجريم سارقي الآثار السورية والعراقية تحت بند الفصل السابع.

وأضاف عبد الكريم: نحن بحاجة إلى إيجاد آليات جدية من اللاعبين الدوليين المؤثرين في تطبيق قرار مجلس الأمن السابق الذكر وخاصة ضرورة إغلاق الحدود مع تركيا وإسرائيل والأردن، مؤكداً أن لبنان أعادت لسورية نحو ٩٠ قطعة أثرية منها ٢٠ تمثالاً تدمرياً.

وأكد عبد الكريم أن عدد القطع الأثرية التي تم ضبطها من الجهات المختصة قبل تهريبها إلى خارج سورية بلغت ٦٥٠٠ قطعة من التماثيل والقطع الفخارية، مشيراً إلى تعاون المنظمات الدولية مع الحكومة السورية وتعاون كل من ألمانيا وإيطاليا عبر مراقبة الأسواق الأوروبية وتزويد الحكومة بالبيانات والمعلومات في حال توافرها رغم أنه لم يتم استرجاع أي قطعة أثرية من تلك الدول، ولفت عبد الكريم إلى أن هناك بعض القطع الأثرية التي لم يتم نقلها نتيجة حجمها الكبير مثل التوابيت، مؤكداً أن معظم القطع الأثرية وبنسبة كبيرة جداً هي بخير وفي مناطق آمنة.

وعما يتعلق بآثار إدلب أكد عبد الكريم أن نحو ١٥ ألف قطعة في المحافظة في أماكن آمنة تابعة للمتحف الوطني، مشيراً إلى أن المجتمع المدني في المحافظة لعب دوراً كبيراً في الحفاظ عليها رغم المحاولات العديدة لسرقتها وتهريبها إلا أن العصابات المسلحة في المدينة أخفقوا في الوصول إليها.

وأوضح عبد الكريم أن المجتمع المدني في المحافظة كان قوياً في حماية الآثار وأن الحكومة استطاعت نقل عدد كبير من القطع الأثرية من المحافظة إلى دمشق، مؤكداً أن المعلومات الواردة أن العصابات المسلحة لم تستطع تهريب أو سرقة أي قطعة أثرية من المحافظة، وأوضح عبد الكريم أن المشكلة القائمة حالياً أن الكثير من العصابات المسلحة تبحث عن القطع الأثرية عبر آليات ثقيلة في الحفر ما يؤدي إلى تدمير المواقع وهذه مصيبة كبيرة.

تلف وخلل في أسطوانات الغاز

مواطنون يشكون مخاطرها.. ومحروقات توضح أسباب الخلل بوجود حالات غش وسرقة وسوء استخدام

فادي بك الشريف

بينت مصادر محروقات لـ«الوطن» أن هناك «مغاطس» للتأكد من سلامة الأسطوانات قبل توزيعها وعملية بيعها وذلك بعد عملية التعبئة والتحميل في السيارات التابعة للمعتمدين ومؤكدة أن من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث خلل في الأسطوانات وأضرار بالمواطنين هو تداول الأسطوانات بطرق غير سليمة من الموزعين إضافة لقيام بعض الموزعين أو المعتمدين بعملية السحب من الأسطوانات والتهريب منها بطرق غير مشروعة ما يؤدي إلى حدوث خلل في الأسطوانات، إضافة لعدم اتباع أساليب السلامة والوقاية من المواطنين بضرورة التأكد من الخرطوم والساعة وتغيير الجلدة، والغسيل بالصابون قبل تشغيلها.

ويأتي تأكيد «محروقات» هذا بعد ورود العديد من شكاوى المواطنين تفيد بأن هناك مشكلة في بعض صمامات أسطوانات الغاز التي تباع إلى المواطنين في عدد من أحياء دمشق والتي تؤدي لوقوع أضرار لمستخدميها نتيجة وجود خلل في إحكام الصمام بسبب تلف الأسطوانات من جهة وعدم وجود رقابة صارمة وتعليمات كافية لسلامة المواطنين.

وأكدت المصادر ضرورة وجود ختم وآلية معينة متبعة لختم الأسطوانات وذلك لتجنب التلاعب بالأسطوانات بقصد الغش والسرقة والتهريب.

وأكد رئيس جمعية معتمدي الغاز محمد سليم كلش لـ«الوطن» أن هذا الخلل قد يكون بسبب عدم التأكد من سلامة الصمامات ما يتطلب وجود تنسيق بين مختلف الجهات وضرورة وجود صيانة واتباع أساليب الوقاية من الموزع والمواطن وشركة محروقات.

وقال كلش: تصل إلى الجمعية أسطوانات تحتاج إلى صيانة إما «إطار» أو «سفل» أو «صمام» يتم تسليمها إلى محروقات ليصار إلى تبديلها.

وبين رئيس الجمعية أن ذلك تعزز من خلال وجود ورشة جديدة حالياً في مركز غاز عدرا لصيانة أسطوانات الغاز وإجراء عمليات الفحص والمعالجة والصيانة لكل أسطوانات الموزعين ضماناً لسلامة الأسطوانة.

تدخل «إيجابي» في القرطاسية

القنيطرة- الوطن

بعض الإدارات المركزية التي لديها فروع بالمحافظات همها الأول مركز العاصمة والفروع تحصيل حاصل وهذا الأمر نلمسه من خلال صالات التدخل الايجابي التي أظهرت خلال الأزمة أنها عند حسن ظن المواطن، واليوم ومع افتتاح المدارس يفترض بتلك القطاعات إقامة معارض لتوفير مستلزمات الدراسة ولكن للأسف نجد أن آخر هم مديري تلك المؤسسات فروع المحافظات وللدليل على ذلك نقول إن مؤسسة سندس كانت السباقة في إقامة المعارض واليوم صالتها الوحيدة في القنيطرة أشبه بالخالية، ومهما كانت المسوغات فهي غير مقنعة والاتصالات الكثيرة التي أجرتها المحافظة مع الإدارة ساهمت في السابق بتوفير تشكيلة تموينية إضافة إلى الألبسة القطنية، والسؤال هل يتطلب من المعنيين بالقنيطرة تكرار الطلبات من الإدارة أم على تلك الإدارات أن تعرف واجباتها ومهامها!؟

و المؤسف اليوم أننا نجد أن الاستهلاكية وحدها في الميدان وكم كنا نتمنى أن يوجد غيرها من القطاعات والصالات التي تعمل على خدمة المواطن وتوفير احتياجاته ومتطلباته المعيشية والتموينية والاستهلاكية والمدرسية والمنزلية.

و باعتبار أننا على أبواب موسم دراسي فالاستهلاكية وفرت ضمن إمكانياتها مجموعة من المستلزمات والأدوات كالدفاتر والحقائب والقرطاسية وبأسعار تبدو في متناول أصحاب الدخل المحدود، حيث تم استطلاع للأسعار في المحال والمكتبات الخاصة وتبين أن أسعار استهلاكية القنيطرة أرخص بنحو ١٥- ٢٥٪ ولو كانت سندس بصالتها موجودة بالسوق لكانت أسعار الاستهلاكية أخفض من تلك التي ذكرناها.

محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر شدد على ضرورة تكثيف دوريات حماية المستهلك للتأكد من عدم استغلال افتتاح المدارس المرتقب لزيادة الأسعار وضرورة تقيد الباعة بالإعلان عن السعر بشكل واضح ومقروء واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

بدوره فراس مهاوش مدير فرع استهلاكية القنيطرة أكد أن جميع مستلزمات العام الدراسي من دفاتر وأقلام وحقائب متوافرة لدى فرع الاستهلاكية بالمحافظة وجميع الصالات في تجمعات النازحين، لافتا إلى أن الأسعار منافسة وهم المؤسسة مساعدة أبنائنا الطلبة وذويهم من أصحاب الدخل المحدود.

٢١ مليون متر مكعب حجم مخزونات سدود درعا

درعا - الوطن

تولي مديرية الموارد المائية في درعا أكثر الاهتمام بحصاد كل نقطة مياه وتخزينها ضمن السدود البالغة في مختلف أرجاء المحافظة ١٦ سداً ليتسنى لها استثمارها في مجال ري المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية، وأوضح مدير الموارد المهندس عكاش علوه أن كميات المياه المخزنة في إجمالي سدود المحافظة خلال الموسم المنصرم بلغت نحو ٢١ مليون متر مكعب بنسبة تخزين ٢٢٪ من كمية التخزين الأعظمي البالغ ٩٢ مليون متر مكعب، ومنذ بداية الموسم الزراعي في الشهر الثالث من العام الجاري تم إطلاق مياه الري من تلك السدود بغية إرواء المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية بشكل يتناسب مع الخطة الإنتاجية الزراعية لهذا الموسم، علماً بأن المساحات التصميمية المروية على شبكات السدود تبلغ ١٠١٤٤ هكتاراً خطط منها لهذا العام وفقاً للمتوافر المائي ٥٠٢٣ هكتاراً، وتم حتى تاريخه استهلاك ٨٥٪ من المياه المخزنة وما زالت المديرية من خلال كوادرها الفنية مستمرة بتوزيع مياه الري على الفلاحين لسقاية مزروعاتهم من الشبكات الأنبوبية والمكشوفة، وهذه الشبكات بوضع مقبول حالياً وتتم أعمال الإصلاح والصيانة الممكنة والضرورية لها ضمن الظروف السائدة من أجل ضمان استمرارية عملها بالشكل المطلوب.

«دواجن» اللاذقية
زيادة الإنتاج بـ١٠ ملايين بيضة

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكّد مدير فرع منشأة الدواجن باللاذقية المهندس باسم حسن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة ستقوم بتجديد حظائر الدواجن التابعة لها ضمن المرحلة الثالثة، بعد الانتهاء من مشروع طرطوس الذي قامت المؤسسة بتدشينه لتحويل الحظائر من تربية أرضية «سرحية» إلى آلية ضمن أقفاص، بهدف زيادة الإنتاج نحو ٥٠ مليون بيضة سنوياً ما يزيد بـ٣٥ مليون بيضة عن الإنتاج الأرضي. مبيناً أن المنشأة أدخلت قطعاناً جديدة الإنتاج بزيادة ١٠ ملايين بيضة سنوياً، مؤكداً أن البيض موجود في الصالات الخاصة بالمنشأة في المدينة وبسعر ٢٣ ليرة للبيضة الواحدة بسعر ٧٠٠ للطبق وهو سعر أقل من البيع بالسوق حيث يباع بـ٧٢٥ ليرة سورية، بالمقابل أكد أن سعر الفروج مستقر بالوقت الحالي بحوالى ٤٢٥ ل.س.

من جهة ثانية أكد حسن أن انقطاع الكهرباء لا يزال يشكل العائق الأكبر في عمل المؤسسة وخسارتها يومياً لما يزيد عن ٤٦٠ ألف ليرة سورية وهو سعر كميات المازوت اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية بالمنشأة خلال فترات التقنين على مدار اليوم بفترات ٤ ساعات قطع مقابل ساعتين من توافرها فقط.

كلام رسمي جداً

طرطوس: عدم تأمين باصات لقلة التمويل

رداً على المقال المنشور في صحيفتكم بعددها رقم ٢٢٠١ تاريخ ٢٠١٥/٨/٣ بعنوان: «طرطوس بلا باصات عامة للنقل العام»، فإننا نبين ما يلي:

تمت دراسة مسارات وخطوط وآليات العمل التنفيذية وتم عرضها على المكتب التنفيذي في المحافظة، وجهز كل شيء لدى دائرة النقل الداخلي من مقرات وعمال وورشات صيانة ولتاريخه لم يتم تأمين باصات نقل داخلي والسبب في ذلك:

عدم تأمين التمويل من المدينة والمحافظة والوزارة مع الإشارة إلى أنه تم بشكل جزئي معالجة بعض الخطوط من خلال شركات خاصة مؤقتاً، مع وجود أعداد كبيرة من السرافيس التي تخدم الخطوط الداخلية والخارجية في المدينة.

رئيس مجلس مدينة طرطوس
المهندس علي محمود سوريتي